

"معركة الجوع" .. "أحمد منصور" يخاطر بحياته لكشف انتهاكات جهاز الأمن الإماراتي



منذ ثلاثة أسابيع ينفذ الناشط الحقوقي البارز أحمد منصور (49 عاماً) إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ظروف سجنه واعتقاله، وليست هذه المرة الأولى حيث يعيش منصور في ظروف سيئة للغاية وترفض السلطات الأمنية - القمعية- التجاوب مع النداءات بشأن الإفراج عنه وقبل ذلك تحسين ظروف سجنه.

وقالت منظمة العفو الدولية يوم الأربعاء (4 سبتمبر/أيلول 2019) "أحمد منصور مضرب عن الطعام لأكثر من ثلاثة أسابيع؛ احتجاجاً على ظروف سجنه ومحاكمته الجائرة."

وحُكِّم على منصور بالسجن عشر سنوات عام 2018م عقب إدانته باتهامات عديدة أبرزها "نشر معلومات كاذبة على منصات التواصل الاجتماعي، وإهانة مكانة دولة الإمارات ورموزها، وإلحاق الضرر بسمعة البلاد في الخارج".

وتم اعتقاله في مارس/أذار 2017، وجرت محاكمته في مايو/أيار 2018، ونددت منظمات دولية وحكومات بمحاكمته واعتبرته انتهاكاً "فجاً" وكارثياً باعتقال آخر الأصوات التي تتحدث عن وضع حقوق الإنسان في الإمارات.

ويقبع أحمد منصور في سجن الرزين سيء السمعة حيث يوجد عشرات المعتقلين الإماراتيين المطالبين بالإصلاح، لكن وضعه أكثر سوءاً حسب ما تقول منظمات حقوقية مطلعة على وضعه هناك.

ونتيجة التعذيب والإهمال المتعمد يعاني "أحمد منصور" من فقدان البصر في إحدى عينيه، ويلجأ منصور للإضراب في كل مرة من أجل الحصول على حقوقه كالاتصال بوالدته واقتناء حاجيات من مقصف السجن.

ويبدو أن أحمد منصور عاد للإضراب عن الطعام بعد أن نفذ إضراباً في مارس/أذار 2019 استمر أسابيع، لكنه اضطر لتوقيف الإضراب رغم رفض السلطات الاستجابة مع تدهور حالته الصحية. وسبق لإدارة السجن أن حرمت الناشط الحقوقي أحمد منصور من زيارة العائلة وزيارة محاميه وزيارة طبيب متخصص وتعمدت إهماله صحياً وهو ما اضطره للدخول في إضراب عن الطعام احتجاجاً على سوء معاملته وعلى حرمانه من حقوقه كسجين وامتهان لأدميته.

حيث تحرمه إدارة السجن من حقه في تسلّم مبالغ مالية ترسلها له العائلة لشراء أغراض من السجن وحرمته من حقه في ممارسة الرياضة والتفسيح في الهواء الطلق ومن أبسط الحقوق مثل توفير سرير للنوم داخل زنزانته فهو لا يزال ينام على الأرض في مخالفة وانتهاك لمقتضيات القانون الاتحادي رقم 43 لسنة 1992 بشأن تنظيم المنشآت العقابية ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

وتتخلى النيابة العامة بدولة الإمارات عن جميع صلاحياتها كلما تعلّق الأمر بسجناء معارضين وناشطين حقوقيين مثل الناشط أحمد منصور ولم تستجب لمطالب التحري في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة والتنقل لمراكز الاحتجاز والسجون لمعاينة وضع الناشط أحمد منصور وبقية المعتقلين من المدافعين عن حقوق الإنسان ولسماع تظلماتهم.

وفي مايو/أيار 2019 قالت الأمم المتحدة إن ظروف اعتقال منصور، سيئة جدا وتصل إلى حد التعذيب الممنهج. ودان المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وستة من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة ظروف احتجاز منصور. وأشاروا إلى أن "الظروف السيئة لاحتجازه في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الحبس الانفرادي لفترات طويلة، قد ترقى إلى التعذيب."

وفي يونيو/ حزيران 2019، وجّه أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي رسالة رسمية إلى سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة، يطالبون فيها سلطات بلاده بإطلاق سراح منصور المعتقل.

وتصرّ سلطات جهاز الأمن في الدولة على عدم الإفراج عن منصور رغم التزامها باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ورغم زعمها ترسيخ قيم التسامح والتعددية والقبول بالآخر فكريا وثقافيا وطائفا ودينيا واعتمادها برنامجا وطنيا للتسامح من أجل الاعتدال واحترام الآخر ونشر قيم السلام والتعايش.

ووثّق المقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة في بيانهم بتاريخ 28 مارس/أيار 2017 وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2018 الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي طالت منصور من تجسس على هاتفه واختراق لبياناته وإخضاعه للمراقبة الإدارية ولحظر السفر قبل إخفائه قسريا واعتقاله تعسفا ومحاكمته دون ضمانات المحاكمة العادلة وطالبوا جميعاً سلطات دولة الإمارات بالإفراج الفوري عنه.

و"أحمد منصور" أبرز الناشطين الحقوقيين في الإمارات، منصور، فائز بجائزة "مارتين إينالز" المرموقة عام 2015، وهو عضو في "اللجنة الاستشارية" للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش.

المزيد..

[تشريح الحرية في الإمارات.. انعدام الرأي وتعدد أساليب القمع والإرهاب](#)

[40 يوماً على إضراب أحمد منصور عن الطعام.. تصاعد المطالبات الدولية بالإفراج عنه](#)

[\(رايتس ووتش\).. "منصور" يخاطر بحياته للفت الانتباه إلى سجنه دون وجه حق في الإمارات](#)